مشكلة المواطنة في الفكر السياسي الإسلامي دراسة تاريخيه

حميد شهيد حسين العرداوي

استاذ علوم سياسيه تدريسي في كليه العلوم السياسية/ جامعة الكوفة

hameed1984121@gmail.com

An understandable problem in political thought in Libya, the study of administration and administration

الكلمات الافتتاحية :
المواطنة، الفكر، الامة

Keywords :
Citizenship, thought, nation

Abstract: Citizenship as a concept is not new to Islamic political thought, but it is one of the roots of Western thought, especially the civil state. The principle of citizenship involves several legal, political and social dimensions that are almost common to Western and Islamic thought, but there are fundamental differences between them. If citizenship is an expression of democracy as majority rule and it includes participation in governance and is primarily based on political parties, then Islamic thought believes in power. The list is based on the text and is not subject to the standards of the majority, in addition to the fact that political parties play a role in education without aspiring to reach power. The essence of citizenship in Islamic thought is based on equality between all individuals in rights and duties and holding public positions, regardless of the homeland as a geographical spot, because it believes in a single nation based on ideological ties. Citizenship is linked to various aspects of village and social life, which

has made it a very important issue in local and international legislation, especially constitutional legislation, as well as the interest of researchers from law and politics as well as social studies. Citizenship is an issue with political, social, and security dimensions that expresses the standards of loyalty, belonging, and the level of participation by individuals in defending the homeland. It also expresses the individual's awareness of rights and duties, looking at others, protecting public facilities, and concern for the national interest, in addition to reflecting the extent of the citizen's awareness of his role. In confronting the challenges facing society and the state. It can be said that Islamic history was not far from adopting the principle of citizenship in the stages of state formation, as the "Medina newspaper" concluded between the Noble Prophet (□) and the non-Muslim people of Medina represents the first model in Islamic history that did not place religion as the main determinant of belonging to the state. Political nation. This document makes non-Muslims residing in the city-state its citizens, with rights like Muslims and duties like Muslims.

الملخص

ان المواطنة كمفهوم ليس وافدا على الفكر السياسي الاسلامي، غير انه من تأصيلات الفكر الغربي وبالذات الدولة المدنية . ينطوي مبدأ المواطنة على عدة أبعاد قانونية وسياسية واجتماعية تكاد تكون مشتركة بين الفكرين الغربي والاسلامي، بيد أن ثمة اختلافات جوهرية بينهما، فاذا كانت المواطنة تعبير عن الديمقراطية بصفتها حكم الاغلبية وانها تتضمن المشاركة في الحكم وترتكز بالدرجة الاساس على الاحزاب السياسية، فان الفكر الاسلامي يؤمن بالسلطة القائمة على أساس النص وليست خاضعة لمعايير الاغلبية، فضلا عن ان الاحزاب السياسية تلعب دورا في التثقيف دون التطلع الى الوصول الى السلطة، ن جوهر المواطنة في الفكر الاسلامي يقوم على أساس المساواة بين جميع الافراد في الحقوق والواجبات واشغال الوظائف العامة بغض النظر عن الوطن كبقعة جغرافية، كونه يؤمن بالأمة الواحدة القائمة على ضوء الاصرة العقائدية، ترتبط المواطنة بمختلف جوانب الحياة القروية والاجتماعية، الأمر الذي جعلها قضية

بالغة الأهمية في التشريعات المحلية والعالمية ولاسيما الدستورية، فضلا عن اهتمام الباحثين من رجال القانون والسياسة الى جانب الدراسات الاجتماعية. فالمواطنة من القضايا ذات الأبعاد السياسية والاجتماعية والأمنية التي تعبر عن معايير الولاء والانتماء ومستوى المشاركة من قبل الأفراد في الدفاع عن الوطن. كما تعبر عن وعي الفرد بالحقوق والواجبات والنظر إلى الآخر وحماية المرافق العامة والحرص على المصلحة الوطنية، الى جانب كونها تعكس مدى إدراك المواطن لدوره في مواجهة التحديات التي تواجه المجتمع والدولة. يمكن القول ان التاريخ الإسلامي لم يكن بعيدا في مراحل تكون الدولة عن الأخذ بمبدأ المواطنة، اذ تمثل "صحيفة المدينة" التي أبرمت بين النبي الاكرم (ﷺ) وأهل المدينة من غير المسلمين, النموذج الاول في التاريخ الاسلامي الذي لم يضع الدين كمحدد رئيسي للانتماء إلى أمة سياسية. ان تلك الوثيقة تجعل من غير المسلمين المقيمين في دولة المدينة مواطنين فيها، لهم من الحقوق مثل ما للمسلمين وعليهم من الواجبات مثل ما على المسلمين.

المقدمة :

أهمية البحث

تبدو أهمية البحث في المواطنة كقضية جدلية في الفكر السياسي الاسلامي مقارنة بالفكر السياسي الغربي، لما لهذا المفهوم من بعض الخصائص التي تميز الفكر السياسي الإسلامي عما سواه؛ الامر الذي يدعو الى ضرورة ولزوم التعرف عليه من دون أية مجاملة على حساب المنظومة الدينية التي تفترق عن نظيراتها المدنية.

مشكلة البحث: تتجلى مشكلة البحث في سؤال محوري مفاده أن المواطنة بحسب النشأة والتطور التاريخي مفهوم وافد على الفكر السياسي الاسلامي، ومن ثم ليس أمام الباحث سوى لي أعناق النصوص بهدف الانسجام وما ورد عن هذا المفهوم في الفكر الغربي، ويتفرع عن السؤال المذكور عدة أسئلة فرعية، أهمها:

- هل المواطنة في الفكر السياسي الإسلامي هي ذاتها في الفكر السياسي المغربي؟
- هل ينسجم الفكر السياسي الإسلامي وأسس المواطنة المتمثلة بالتسامح وقبول الآخر.
- هل يقر الفكر السياسي الاسلامي مبدأ الانتماء الى الوطن سيّما اذا تعارضت قيمته مع الدين.

فرضية البحث: ان المواطنة كمفهوم ليست وافدة على الفكر السياسي الاسلامي، وأبعد من ذلك أنها تشكل العمود الفقري لبنية النظام السيان الاسلامي وحجر الزاوية في فكره، بيد أن التوحيد الذي يمثل محورية المنظومة القانونية والسياسية للشريعة إنما يجسد محورية هذه المواطنة بما يجعل الانتماء لهذه المحورية يتقدم على مفهوم المواطنة وهذا بحد ذاته المائز الاعظم بين مفهوم المواطنة في الفكر السياسي الاسلامي مقارنة بالفقه الغربي .

هدف البحث: الوقوف على خطورة مفهوم المواطنة، فضلا عن مواقع الشبه والاختلاف في الرؤية التي يعتمدها الفكر السياسي الاسلامي مقارنة بالفقه الغربي.

مناهج البحث:

اعتمد البحث عدة مناهج أهمها:

- المنهج الوصفي.
- المنهج التحليلي.
- المنهج المقارن.

هيكلية البحث: انتظم البحث في أربعة محاورة تناول الاول منها التعريف والمراد بالفكر السياسي الاسلامي، وجاء المحور الثاني بعنوان مفهوم المواطنة وتمييزه عن المصطلحات

المقاربة، في حين حمل المحور الثالث المواطنة والاقتراب السياسية، واختتم بالمحور الرابع الذي سلط الضوء على مفهوم الولاء والانتماء في الفكر السياسي الإسلامي.

واختتم البحث بالخاتمة وأهم النتائج وقائمة بالمصادر والمراجع التي تم الاعتماد عليها في هذا البحث:

المحور الأول : الفكر السياسي الإسلامي : يعرف الفكر السياسي بصورة عامة على أنه "مجموع التأملات العقلية التي يصوغها الناس حول الظاهرة السياسية المتجسدة في ظاهرة حكم المجتمعات الانسانية وإدارة شؤونها وعلاقاتها الداخلية والخارجية والمتمثلة بالدولة عند بعضهم، وبالسلطة السياسية عند أخرين"(١).

وبعبارة أخرى فإن الفكر السياسي هو "التصور العقلي للظاهرة السياسية"(٢). أي ان الفكر "مجموعة من المعتقدات والتصورات لدى الامة أو الشخص أو الحزب"(٣). في حين قد يطلق الفكر السياسي على بعض "الابحاث والدراسات التي تتناول الاحداث والظاهرة السياسية"(٤). وعلى هذا الاساس فان الفكر السياسي الاسلامي سيتمثل حصرا بما ورد في الكتاب – القرآن – والسنة – التي تشمل النبي الاكرم (3) وأهل بيته من الأئمة المعصومين (Δ) – من نصوص في مختلف القضايا السياسية بما فيها السلطة والحاكمية. والمراد بهذه الحاكمية "الحاكمية الإلهية في مجالات التشريع والتنظيم السياسي، أي أن الله هو صاحب السلطة السياسية الحقيقية ويجب على الجميع الخضوع لهذه الحاكمية، فلا يجوز ان يتولى الحكومة ويمارس السلطة السياسية إلا من يكون مأذوناً له من الله وإلا كانت حكومة جور وعدوان واستبداد"(٥). وعلى ضوء ما ورد تتضح أهم قاعدة ينطلق منها الفكر السياسي الاسلامي في نفي سلطة أي شخص على آخر سوى ما جاء بنص شرعي، ذلك "ان السلطة السياسية في النظام الاسلامي هي عهد إلهي وليست عقد اجتماعي كما عليه الحال في الأنظمة الوضعية بما فيها الانظمة السياسية الدستورية"(٦). وتأسيسا على هذه القاعدة سوف نجد أنفسنا مضطرين لقبول نظرية الامامة التي تعني "شرعية رئاسة الدولة وممارسة السلطة السياسية"(٧)

والتي تؤدي الى "عدم جواز الاقتداء في أمور الدين والدنيا إلا بالأئمة المعصومين (Δ) إلا بهم ولا تؤخذ معالم الدين إلا عنهم وان إمامتهم منصوص عليها في النصوص الدينية القرآنية والروائية"[٨].

ومن هنا يتضح إلا مكان لمفهوم الديمقراطية في الفكر السياسي الإسلامي، وان المواطنة التي تمثل عصب هذا المفهوم، لا تبدو كذلك في النظام السياسي الاسلامي، بينما يعتمدها كقيمة عليا ضمن المنظومة السياسة الالهية، الامر الذى يميز الفكر الاسلامي في نظرته لهذا المفهوم والذي تترتب عليه العديد من النتائج التي سنتناولها في المحاور الآتية:

المحور الثاني : مفهوم المواطنة وتمييزه عن المصطلحات المقاربة : بادئ ذي بدء لابد من الاشارة الى أن مفردة المواطنة ومدلولها يرجع تاريخيا الى عهد الحضارات القديمة اليونانية والرومانية ... التي ترمز الى المدينة باعتبارها وحدة سياسية مستقلة[٩].

ويفيد معناها اللغوي المفاعلة فيكون معناها لغوياً "إتفاق بين طرفين على الاشتراك في شيء ما"[١٠]. وهي صيغة مشتقة من اسم الفاعل مواطن التي ذكرت في القرآن الكريم ﴿لَقَدْ نَصَرَكُمُ اللّهُ فِي مَوَاطِنَ كَثِيرَةٍ﴾[١١]. واذا كانت المواطنة في اللغة مأخوذة من الوطن وهو محل الاقامة والحماية[١٢] فإنه يمكن القول بأن التعريف اللغوي للمواطنة جاء يتحدث عن الوطن باعتباره محل وجود الانسان المواطن[١٣]. ويبدو "ان العلاقة بين المواطنة والموطن والوطن لا تنحصر في الاشتقاق اللغوي فقط، بل تمتد الى الارتباط الوثيق في المضامين، وارتباط المواطنون بالولاء الكامل للوطن الذي لا يعني مجرد حيز جغرافي وانما يشمل في مفهومه الواسع مجموعة من القيم والمبادئ التي تعكس الارادة العامة للمواطنين"[١٤]. جدير بالذكر ان الأمر يتباين في تعريفات المواطنة اصطلاحيا وذلك تبعاً لاختلاف الإطار الذي ينتهجه مجال التطبيق السياسي أو القانوني أو الاجتماعي. وعلى هذا الاساس فان التعريف الاصطلاحي يشير إلى "الرابطة القانونية بين الفرد والدولة التي يتم فيها، فينشأ عنها جملة من الحقوق والواجبات المتبادلة"[١٥]. وبحسب الموسوعة السياسية فان

"المواطنة صفة المواطن الذي يتمتع بالحقوق ويلتزم بالواجبات التي يفرضها عليه انتماؤه الى الوطن"[١٦] أما معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية فعرفت المواطنة على انها "صفة المواطن التي تحدد حقوقه وواجباته، ويعرف الفرد حقوقه ويؤدي واجباته عن طريق التربية الوطنية"[١٧]. ونخلص مما سبق من تعريفات للمواطنة ان هذا المبدأ يعني "كل مواطن يتساوى مع كل مواطن آخر في الحقوق والواجبات، ما داموا في مراكز قانونية واحدة"[١٨].

وقد أكد هذا المعنى الدستور العراقي النافذ لسنة ٢٠٠١, إذ نص على "العراقيون متساوون أمام القانون دون تميز بسبب الجنس أو العرق أو القومية أو الأصل أو اللون أو الدين أو المذهب...."[١٩]. والمواطنة بهذه التعريفات القانونية والسياسية والاجتماعية لا تختلف عنها في الفكر السياسي الاسلامي، او وردت العديد من النصوص الدينية التي تتحدث عن المراكز القانونية للأفراد بما يعكس الحقوق والواجبات المتبادلة بين الفرد والدولة (أيها الناس إن لي عليكم حقاً ولكم علي حقاً...)[٢٠]. بقي أن نشير إلى ضرورة التمييز بين المواطنة وبعض المصطلحات المقاربة من قبيل الجنسية التي تعرف على أنها "رابطة قانونية وسياسية واجتماعية وروحية بين الفرد والدولة يترتب عليها حقوق والتزامات متبادلة بين الطرفين"[٢١]. واذا كانت الجنسية بهذا التعريف هي التي تمنح الفرد حق المواطنة، ومن ثم التمتع بالحقوق وأداء الواجبات بعد قيام هذه الرابطة، فإن الفكر السياسي الاسلامي يمنح الفرد ذلك المفهوم وما يترتب عليه من حقوق لمجرد تواجده في اقليم الدولة الاسلامية؛ يؤيد ذلك قيام تجربة الدولة الاسلامية في المدينة على عهد النبي الأكرم (3)[٢٢]. وقد يتداخل مفهوم المواطنة مع الوحدة الوطنية التي يصفها أحد المفكرين[٢٣] على أنها "التآلف بين أبناء الامة الواحدة من خلال الروابط القومية على أساس من حقوق المواطنة التي ترفض التمييز بين أبناء الامة الواحدة بسبب المعتقد أو الدين". بعبارة أخرى فان "الوحدة الوطنية تجمع الناس على أساس قومي يقضي النظر عن المبادئ في الدين والمذهب والعقيدة"[٢٤]. ويتضح الفارق بينهما من ان الفرد يكتسب صفة المواطنة لمجرد إنتسابه الى دولة معينة، في حين لا يكتسب صفة الوطنية إلا من خلال

العمل لصالح هذه الدولة[٢٥]. واذا كانت الوحدة الوطنية تعتمد حب الوطن بسبب طول الانتماء اليه وحب الأمة على أساس ترابط أفرادها بعضهم البعض على أساس المعتقدات الدينية فإن الفكر السياسي الاسلامي يتبنى ذلك، ويرفض سائر انواع الارتباط القائمة على أساس قومي يتعارض وجوهر رسالة الدين العالمية. يؤيد ذلك ما ورد عن النبي الاكرم (3)"ليس منا من دعي الى عصبية"[٢٦] وتفصيل ذلك – كما سيأتي – الولاء لأمة شريرة والدفاع عنها، في مقابل أمة خيرة.

المحور الثالث : المواطنة والاحزاب السياسية : لاشك ان المواطنة تمثل حجر الزاوية في الانظمة الدستورية الديمقراطية القائمة على أساس الفصل بين السلطات، بيد انها لا تبدو كذلك في النظام السياسي الاسلامي – الذي يستند كما سبق الى المحاكمة الالهية، مع ذلك يتفق وهذه الاركان وفق رؤية خاصة والى حدود معينة تجعله يشترك فيها مع الانظمة المذكورة. يتجلى الركن الأول للمواطنة في المشاركة السياسية التي تستطيع المشاركة في الحكم بصورة مباشرة أو غير مباشرة في ممارسة الحياة السياسية[٢٧]. وقد حرصت أغلب الدساتير ومنها الدستور العراقي النافذ لسنة ٢٠١١م على إدراج المشاركة السياسية في نصوصه وان لجميع المواطنين الحق في المشاركة واختيار القادة عن طريق الانتخاب، انطلاقا من كون الشعب مصدر السلطات في الأنظمة الديمقراطية القائمة على أساس التداول السلمي للسلطة[٢٨].

وقد أوجز فقهاء القانون المشاركة في الحكم في عدة مظاهر، أهمها عبارة عن ما يلي:

- الحق في التصويت واختيار أعضاء المجالس.
- الحق في الانضمام الى الأحزاب السياسية.
- الحق في التظاهر والإضراب كوسائل للمعارضة السياسية.

والاشكالية التي ترد على الفكر السياسي الاسلامي تكمن في موقفه من قضية التنظيم الحزبي والأحزاب السياسية. فالمنهجية الاسلامية تركز على الامة في ممارسة النشاط

السياسي بصفتها وحدة سياسية عليها القيام بوظيفة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في المجالات كافة، وفي مقدمتها الميدان السياسي والاجتماعي وان السلطة السياسية هي الوسيلة الأنجح في القيام بهذه المهمة ﴿وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ﴾[٢٩] وان من خصائص تلك المنهجية "أن النبي الاكرم كان يتعامل على أساس وحدة الجماعة الاسلامية ويسعى لأن تكون الامة الاسلامية كتلة واحدة ولم يعط أية شرعية لانقسامات حزبية"[٣٠]. ويفهم من ذلك ان ممارسة النبي لأنشطته السياسية من خلال تركيزه على الامة والحرص على وحدتها واستقطابها في المسجد انها كانت بعيدة عن التنظيم الحزبي على وفق معناه في الانظمة السياسية المعاصرة. ولعل ابرز نقطة ضعف يسجلها الفكر السياسي الإسلامي على قضية الاحزاب السياحية انها, أي الاحزاب "تؤدي الى تفتيت المجتمع وتشرذمه وإشاعة روح الانقسام بين أفراده، ويوجد حالة أشبه بالفرق المتناحرة فيما بينها سياسيا لمصالح فئوية وحزبية، وهذا الأمر يتعارض وتعاليم الإسلام التي تدعو الى الوحدة والتماسك"[٣١]. الأمر الذي يؤيده غالبية فقهاء السياسة في إطار وصفهم للإيجابيات والسلبيات التي تتميز بها الاحزاب السياسية في الانظمة الدستورية[٣٢]. وهنا لا بد من الاشارة الى الموقف المعاصر للفكر السياسي الاسلامي من تشكيل الاحزاب السياسية وممارسة العمل الحزبي في ظل العديد من الوظائف التي تضطلع بها الاحزاب المعاصرة في التصدي للفساد والانحراف والابتعاد عن القيم الاخلاقية. حيث يتجلى الموقف في "ان التنظيم الحزبي عمل مشروع لان الدعوة إلى الاسلام هي الطريقة التي يمكن بواسطتها ايصال القيم الانسانية الى الناس وتربيتهم بالثقافة الاسلامية، وبما انه ليس هناك اسلوب محدد في التبليغ, جاز شرعاً انتهاج أي طريقة نافعة في نشر مفاهيم الاسلام"[٣٣]. وعليه فان الفكر السياسي الاسلامي يرفض الغاية التي تنشدها الاحزاب السياسية التي تتمثل في الوصول الى السلطة، كون السلطة عهداً إلهيا وخاضعة للنص، الامر الذي لا يجعل من هذا الفكر رافضا لأحد رافضا لأحد أسس المواطنة .

المحور الرابع : الولاء والانتماء في الفكر السياسي الإسلامي : يعد الولاء والانتماء الركن المعنوي للموافقة ومرادهم منه الانتماء الوطني اذ يرتبط إرتباطا وثيقا بالمواطنة بحيث هناك طردية في العلاقة بينهما، فكلما ترسخت درجة الانتماء ازدادت بالتبع درجة المواطنة والعكس صحيح ايضا، اذ مضى سابقاً ان المواطنة هو الانتماء الى الوطن"[٣٤]. ويشير مفهوم الانتماء إلى "الاستقرار ورسوخ مفهوم الوطن في نفوس حاملي جنسيته ويشعرون أنهم جزء من وطنهم الذي يظلهم ويقدم لهم الحقوق والحريات"[٣٥]. واذ تأملنا بعض النصوص الواردة في الفكر السياسي الاسلامي تثور لدينا بعض الاشكاليات في حقيقة مفهوم الانتماء، الى جانيت الرؤية الاسلامية للوطن. فهل هذا الانتماء الى الوطن مطلق بغض النظر عن التوجهات العقائدية السائدة فيه، وهل الوطن هذه البقعة الجغرافية التي يتواجد فيها الأفراد. لا شك ان الانسان مفطور على حب وطنه الذي ولد وترعرع فيه, الأمر الذي يفسر لنا مدى تعلق النبي الأكرم بمكة رغم معاناته العظيمة فيها، اذ يقول: "والله أنك لأحب بلاد الله إلي ولولا أهلك أخرجوني منك ما خرجت"[٣٦]. ويبدو ان هذا الانتماء يتساوق والمنظومة العقائدية التي تحكمه والتي تدفع الفرد الى الدفاع عنه ويبذل الغالي والنفيس من أجل وجوده و ديمومته، في حين لا يكون كذلك اذا خرج على تلك المنظومة وهذا ما نلمسه في المعارك والحروب التي دارت بين المسلمين والكفار وان مسلمي مكة الذين هاجروا الى المدينة لم يعودوا يشعرون بأي حب ومودة وانتماء الى مكة لقوله تعالى ﴿لَا تَجِدُ قَوْماً يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَوْ كَانُوا آبَاءهُمْ أَوْ أَبْنَاءهُمْ أَوْ إِخْوَانَهُمْ...﴾[٣٧]. وهذا بدوره يكشف بوضوح أن الوطن حتى على فرض كونه بقعة جغرافية فإن الضابطة فيه تتمثل في الايمان بالله والرسالة واليوم الآخر. ومن هنا ورد الحث على ترك الوطن الذي يعيش فيه الانسان اذا شعر بتهديد لعقائده وينتقل انتمائه الى وطن آخر يرتبط معه عقائديا تجسيداً لمقولة الامة الواحدة ﴿ إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّاهُمُ الْمَلَآئِكَةُ ظَالِمِي أَنْفُسِهِمْ قَالُواْ فِيمَ كُنتُمْ قَالُواْ كُنَّا مُسْتَضْعَفِينَ فِي الأَرْضِ قَالُوَاْ أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ اللّهِ وَاسِعَةً فَتُهَاجِرُواْ فِيهَا...﴾[٣٨]. وعليه فان المعيار في الانتماء الذي يمثل جوهر المواطنة

في الفكر الاسلامي لا ينفك عن منظومته الأخلاقية القائمة على أساس التوحيد خلافا لما عليه الحال في الأنظمة الوضعية.

ويتضح مما سبق ان المواطنة القائمة على أساس الارتباط بالوطن والانتماء اليه مقيدة بالعقيدة التي تجعلها اكثر فاعليه واعمق مما عليه الافراد في ظل الانظمة الوضعية.

الخاتمة والنتائج:

تبين من ثنايا البحث ان المواطنة من المبادئ المتبناة في الفكر السياسي الاسلامي مع بعض الخصوصيات التي تميزه عن الفكر الغربي، ومن أهم النتائج التي توصل اليها البحث:

ان المواطنة بمعنى المساواة في الحقوق والواجبات بين أفراد المجتمع كافة لمن الاسس التي شدد عليها الفكر الاسلامي رافضا ان يكون لأي فرد امتياز على آخر، يؤكد ذلك وثيقة المدينة التي ضمنت حقوق ابناء سائر الاديان ضمن الوطن الاسلامي.

اذا كانت المواطنة من أسس الدواة الديمقراطية، فان الفكر السياسي الاسلامي لا يرى أي مبرر لممارسة السلطة على أساس الاغلبية، وان السلطة في هذا الفكر عهد الهي وليست عقد اجتماعي.

تؤمن النظرية السياسية الاسلامية بالأمة كوحدة سياسية بصفتها بديلا عن الاحزاب السياسية، وعليه فلا مكان للأحزاب السياسية بصفتها تنظيمات تتطلع الى الوصول الى السلطة.

اذا كانت المواطنة تعبير عن انتماء الفرد الى الوطن، فان الوطن في الفكر الاسلامي قد يتجاوز الحدود الجغرافية ليشمل كل فرد يحمل العقيدة الاسلامية وان كان خارج تلك الحدود.

هوامش البحث

(١)عامر حسن فياض ود علي عباس مراد: الفكر السياسي الحديث والمعاصرة، الجنان للنشر والتوزيع،ط١، ٢٠١٠م، ص٩.

(٢) حسن صعب: علم السياسة، بيروت، دار العلم للملايين، ط١٩٦٦،١م،ص٤٦٥.
(٣) شاكر اليساري : مفاهيم وأفكار، دمشق، دار الينابيع، ط١، ١٩٩٧م، ص٢٢.
(٤) عباس عميد زنجاني: الفكر السياسي في الاسلام، المبادئ والاوامر العامة، تعريب: ضياء الخزرجي، بيروت، مركز الحضارة لتنمية الفكر الاسلامي،ط١، ٢٠١٠م، ص٣.
(٥) فاضل الصفار: فقه الدولة، طهران، دار الأنصاري،ط١، ٢٠٠٧م، ص١٥٥.
(٦) حسين بركة الشامي: المرجعية الشيعية من الذات الى المؤسسة، بغداد، دار السلام، ط٣، ٢٠٠٦، ص٣٣.
(٧) مرتضى المطهري : الامامة، ترجمة: جواد علي كسار، بيروت، دار الحوراء، ٢٠٠٣م، ص٥٠.
(٨) أحمد عبد الهادي السعدون: نظريات السلطة في الفكر السياسي الاسلامي المعاصرة، اطروحة دكتوراه غير منشورة، لكلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠١٣م، ص٤٥٥.
(٩) ينظر د. عماد صيام : المواطنة، الموسوعة السياسية الشباب، نشر ةضة مصر، القاهرة ٢٠٠٧م، ص٢٨.
(١٠) محمد بن مكرم بن منظور : لسان العرب، دار صادر للطبع والتوزيع، بيروت، ط١، ٢٠٠٠، ص٢٣٩.
(١١) سورة التوبة: الآية ٢١.
(١٢) ينظر د. ايناس محمد البهجي: المواطنة في القانون الدولي والشريعة الاسلامية، المركز القومي للإصدارات القانونية، ط١، ٢٠١٣م، ص١٠.
(١٣) محمد عبد الملك: السيرة النبوية، المكتبة المصرية، ط١٩٩٥،٣، ص٤٤.
(١٤) د. سليمان الطماوي: الحقوق والحريات في الأنظمة السياسية، دار النهضة للطباعة، القاهرة ، ط١، ١٩٨٩م، ص٣٥.
(١٥) انطوان حمصي، الفكر السياسي، منشورات وزارة الثقافة، دمشق ، ط١ ،١٩٩٤م، ص٨٣.
(١٦) د. عبد الوهاب الكيالي: موسوعة السياسة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط١، ١٩٩٠م، ج٦، ص٣٧٣.
(١٧) تركي بدوي: معجم مصطلحات العلوم الإجتماعية، مكتبة لبنان، بيروت، ط١، ١٩٨٦م، ص٦٠.
(١٨)د. يحيى الجمل: مبدأ المواطنة والتعديلات الدستورية، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، ط١، ٢٠٠٧م، ص٨٠.
(١٩) الدستور العراقي النافذ لسنة ٢٠٠٥م: المادة ١٤٠٠.
(٢٠) نهج البلاغة: الخطبة ٣٤.
(٢١) د. عباس العبودي: القانون الدولي الخاص، دار العارف للمطبوعات، بيروت، ٢٠٠٨م، ج١، ص٧٤.
(٢٢) مجموعة مؤلفين: وثيقة المدينة، دراسات في التأصيل الدستوري في الإسلام، مركز الحضارة لتنمية الفكر الاسلامي، بيروت، ط١، ٢٠١٤م، ص١٨٦.
(٢٣) محمد عمارة: الإسلام والوحدة القومية، دار الهلال، القاهرة ، ط١، ١٩٧٩م، ص٢٣.
(٢٤) بتول حسين علوان: وثيقة المدينة والمواطنة، دار العارف للمطبوعات، بيروت، ط١، ٢٠١٤م، ص١١٣.
(٢٥) ينظر خالد عبد الله: المواطنة والوطنية، دار العلم للملايين، بيروت، ط١، ٢٠٠٦م، ص٥٦.
(٢٦) ينظر ليث زيدان: مفهوم المواطنة في النظام الديمقراطي، دار العارف للمطبوعات، بيروت، ط١، ٢٠٠١م، ص٣٥.
(٢٧) الدستور العراقي النافذ لسنة ٢٠٠٥م، المادة (٥).
(٢٨)

(٢٩) سورة آل عمران : الآية ٣٩.
(٣٠) صدر الدين القبانجي: مدخل الى علم السياسية المطيعة ثامن الحج، قم, ط٤, ٢٠١٣م, ص١١٤.
(٣١) د. محمد شقير: فلسفة الاحزاب السياسية في الفكر الاسلامي، دار العارف للمطبوعات, بيروت, ط١, ٢٠١٢م, ص٥٨.
(٣٢) د. ماجد راغب الحلو: النظم السياسية والقانون الدستوري، منشأة العارف, الاسكندرية, ط٤, ٢٠٠٠, ص٣٠٧.
(٣٣) محمد باقر الصدر: الاسلام يقود الحياة، مؤسسة الاعلمي للطباعة والنشر, بيروت، ط١, ٢٠٠٦م, ص٥٨.
(٣٤) وليد سيدهم: المواطنة عبر العمل الاجتماعي والعمل المدني, سلسلة العلوم الاجتماعية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة, ط١, ٢٠٠٧م, ص٧٠.
(٣٥) د. عماد جاد: المواطنة والانتماء, جريد الأهرام, العدد ٤٤٨٤٨, في ٢٠٠٩/٩/٢٠, ص١٠.
(٣٦) أحمد الشرباصي: الدين والمجتمع, المطبعة الحديثة، القاهرة, ط١, ١٩٧٠م, ص٧٥.
(٣٧) سورة المجادلة: الآية ٢٢.
(٣٨) سورة النساء: الآية ٩٧.